العدد 3434 – السنة الثانية عشرة
الجمعة 2 أغسطس 2019
Friday 2 August 2019 - No.3434 - 12 th Year

قتلى وجرحى بينهم مسؤول أمني بهجومين منفصلين في عدن

اليمن : إسقاط طائرة استطلاع مسيرة إيرانية الصنع في الحديدة

قطع من طائرة مسيرة حوثية أسقطها تحالف دعم الشرعية في اليمن

عناصر من قوات الحزام الأمني في عدن

عدن – «وكالات» : أسقطت القوات المشتركة، الأربعاء، طائرة استطلاع مسيّرة إيرانية الصنع تابعة للميليشيات الحوثية أثناء تحليقها جنوب الحديدة غرب اليمن.

وأكد الإعلام العسكري للقوات المشتركة لـ «وكالة 2 ديسمبر» الإخبارية اليمنية، أن طائرة الاستطلاع الحوثية كانت تحلق في سماء مديرية الدريهمي صباحاً عندما تمكنت الدفاعات الجوية في القوات المشتركة من إسقاطها.

وهذه ثاني طائرة استطلاع مسيّرة تابعة للميليشيات المدعومة إيرانياً يتم إسقاطها في سماء مديرية الدريهمي خلال الشهر الحالي.

يتزامن ذلك مع خروقات متصاعدة للهدنة الأممية من قبل الميليشيات الحوثية في مدينة ومحافظة الحديدة.

من ناحية إخرى أفاد مصدر أمني يمني، إن مسؤولا أمنيا رفيعا في قوات مكافحة الإرهاب بعدن، قتل في هجوم إرهابي استهدف معسكرا للجيش صباح أمس الخميس، في معسكر الجلاء غرب المدينة، عقب هجوم مماثل استهدف شرطة محلية بمنطقة الشيخ عثمان.

وقال مصدر أمني لـ24، إن «قائد اللواء الأول دعم وإسناد بالحزام الأمني العميد منير اليافعي، قتل في تفجير إرهابي استهدف معسكر الجلاء، حيث كانت هناك قوة عسكرية تستعد لعرض عسكري»، بالإضافة عدد من مرافقيه الجنود.

وصباحا، استهدفت مركبة ملغومة مركز شرطة الشيخ عثمان، ما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود، وإصابة عدد آخر بينهم مدنيون.

وتبنت ميليشيات الحوثي الإرهابية عملية استهداف معسكر الجلاء، مشيرة عبر وسائل إعلامها أنها استهدفت المعسكر بصاروخ بالستي وطائرة مسيرة.

كما أعلنت مصادر طبية، ارتفاع حصيلة هجمات عدن التي تبنت ميليشيا الحوثي الانقلابية إحداها إلى 15 قتيلا، بينهم قيادان بارزان، هما العميد منير اليافعي، والعميد راجح بن نصور، بالإضافة إلى مقتل 13 جنديا.

وتبنى الحوثيون الموالون لإيران، واقعة استهداف معسكر الجلاء بعدن، أثناء تخرج دفعة جديدة من قوات الأمن المتخصصة في مكافحة الإرهاب.

وقال الحوثيون، إنهم «استهدفوا معسكراً للقوات الجنوبية في عدن بصاروخ بالستي موجه».

كما هاجم إرهابيون بسيارة مفخخة مركز شرطة الشيخ عثمان، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود، وإصابة آخرين، بينهم مدنيون وتضرر منازل مجاورة لمركز الشرطة.

وقالت مصادر أمنية مسؤولة، إن «هجمات عدن تكشف وجود تنسيق بين الإخوان الذين يرعون التنظيمات الإرهابية وميليشيات الحوثي، حيث إن الهجمات وقعت في المدينة بالتزامن مع توجه نحو تأمين وادي حضرموت المعقل الأخير لتنظيم القاعدة الإرهابي».

وقال مصدر أمني في عدن: «لا شك أن هجوم عدن هو نتاج تنسيق بين الإخوان والحوثيين، هي هجمات قطرية إيرانية، هؤلاء مجرد أدوات، (الحوثيون والإخوان)، لكن هي حرب شاملة ومعلنة ضد الجنوب، وهذه الميليشيات تحضر لعدن ما هو أعنف من هذه الهجمات».

ودعا المصدر الأمني المواطنين ورجال الأمن إلى أخذ الحيطة والحذر من هذه الهجمات، التي يتوقع أن تزداد في ظل بروز تحالف واضح بين الحوثيين والإخوان ضد عدن.

من جهة أخرى أصدرت محكمة حوثية في العاصمة اليمنية صنعاء، حكماً بإعدام اثنين من موظفي «جهاز الأمن السياسي» التابع للميليشيات ذاتها.

وكشف حقوقيون ومحامون أن «المحكمة الجزائية» في صنعاء، أصدرت حكما بإعدام شخصين يعملان في سكرتارية الأمن السياسي بتهمة «نقل معلومات للعدو»، في إشارة إلى تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن، وفق صحيفة العرب اللندنية، اليوم الخميس.

وتعتبر تهمة «التخابر» التي بمثابة حجة يستخدمها الحوثيون بكثافة لتبرير أحكام الإعدامات التي دأبت بإصدارها خلال السنوات الماضية، وهي إحدى وسائل تحييد خصومهم أو أفراد داخل المؤسسات التي يديرونها يظهرون علامات رفض أو انتقادات للطريقة التي تدار بها تلك المؤسسات.

وأوضح أحد المحامين، وفقاً للصحيفة، أن المحكومين الاثنين معتقلان في سجن الجهاز منذ حوالي 3 سنوات، وتتهمهما الجماعة بتسريب معلومات إلى التحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية، وتزويده بإحداثيات ومعلومات عن تحركات الحوثيين العسكرية.

من ناحية أخرى تطور صراع النفوذ والمال بين قيادات ميليشيات الحوثي الانقلابية، أمس الأربعاء، وبلغ إلى حد تبادل التهديدات بالتصفيات الجسدية، واقتحام المباني، والمقرات بقوة السلاح، وفق ما ذكرت صحيفة «عكاظ» السعودية، أمس الخميس.

وقال مصدر في صنعاء، بحسب ما نقلت صحيفة «عكاظ»، إن «رئيس المجلس السياسي الانقلابي مهدي المشاط، أصدر قرارا بإقالة محمد علي الحوثي، من عضوية مجلسه وتعيينه عضوا في مجلس الشورى الذي يوصف بـ«مجلس المهملات».

ولم تمض دقائق على نشر وكالة الأنباء اليمنية سبأ الخاضعة للميليشيا الحوثية، هذا الخبر حتى اقتحم محمد علي الحوثي، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة الثورية الحوثية الانقلابية، بمسلحيه مبنى الوكالة، وهدد المحررين وأجبرهم على حذف الخبر.

وذكر المصدر، أن الوضع لا يزال متوتراً، حيث يرى محمد علي الحوثي، أنه هو سلطة الأمر الواقع الذي له الحق في الجبايات والسطو على ممتلكات الآخرين، بينما يرى مهدي المشاط، أنه هو المسؤول الأول وصاحب السلطة ويجب أن تنفذ قراراته، موضحاً أن محمد الحوثي، أجرى مكالمة مع مهدي المشاط وهدده بالتصفية الجسدية، وتبادلا معاً الشتائم والاتهامات والتهديدات على الهاتف.

وأشار المصدر إلى أن أجنحة إيران انشطرت إلى قسمين، أحدهما بقيادة رئيس المجلس السياسي الانقلابي، مهدي المشاط، ومدير مكتبه أحمد حامد، ومعه شقيقا زعيم الميليشيا الانقلابية يحيى بدر الدين الحوثي وزير التربية والتعليم، وعبد الكريم الحوثي المشرف على صنعاء، ومتحدث الميليشيا الحوثية محمد عبد السلام، إضافة إلى جهاز الأمن القومي (الاستخبارات)، فيما القسم الآخر بقيادة محمد علي الحوثي، ورئيس استخبارات الميليشيا أبو علي الحاكم، والقائد العسكري عبد الله الرزامي، حيث إن الجناح الأخير بيده السلاح والميليشيا جهاز الأمن السياسي، فيما الجناح الأول هو الأضعف ولا يمتلك إلا وظائف إدارية فقط.

ولفت المصدر، إلى أن محمد علي الحوثي يسعى للعودة لإدارة الميليشيا الانقلابية، وتولي قيادة المجلس السياسي الانقلابي. وذكرت مصادر مطلعة، أن زعيم الميليشيا الإرهابي عبد الملك الحوثي، فشل في احتواء الخلافات، مبينا أن هناك عمليات اختطاف متبادلة بين أنصار الجناحين، ينفذها جهازا الاستخبارات بتوجيهات من تلك القيادات.

المرصد السوري : قوات النظام تتقدم بريف حماة الشمالي

الجيش السوري

دمشق – «وكالات» : أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الخميس، بأن قوات النظام سيطرت على أربع قرى ومزارع في القطاع الشمالي من الريف الحموي، في أول تقدم لها منذ نحو شهرين.

وقال المرصد، الذي يتخذ من لندن مقراً له في بيان صحافي أمس، إن قوات النظام وبدعم جوي وبري مكثف تمكنت من التقدم والسيطرة على قريتي حصرايا وأبو رعيدة ومنطقتي العزيزية والري بريف حماة الشمالي.

وأشار إلى أن ذلك يأتي بعد اشتباكات بوتيرة متخفضة مع الفصائل أفضت إلى انسحاب الأخيرة نتيجة القصف الكبير على محيط المنطقة وتقطيع أوصالها، فيما تحاول قوات النظام الآن التقدم باتجاه قرية الزكاة بريف حماة الشمالي حيث تدور اشتباكات عنيفة مع الفصائل تترافق مع عمليات قصف جوي مكثف من قبل طائرات النظام الحربية والمروحية بالإضافة لعشرات القذائف والصواريخ.

ولفت المرصد إلى أن قوات النظام تسعى من خلال محاولات التقدم هذه السيطرة على مواقع جديدة في المنطقة لتأمين طريق استراد السفيلبية – محردة الاستراتيجي وإبعاد الفصائل عن المنطقة بعد أن كانت الفصائل قد تمكنت من قطع الطريق لنحو 52 يوما بسيطرتها على تل ملح والجبين شمال غرب حماة قبل أن تستعيدها قوات النظام قبل أيام.

الوسيط الأفريقي يدعو للإسراع بالتسوية

قائد بالجيش السوداني: قوة كانت تحرس بنكاً قتلت التلاميذ المحتجين في الأبيض

مفاوضات سابقة بين «الانتقالي» و«التغيير»

الخرطوم – «وكالات» : نقلت وكالة السودان للأنباء، أمس الخميس، عن قائد كبير بالجيش قوله إن قوة أمنية كانت تحرس بنكا في مدينة الأبيض هي المسؤولة عن قتل التلاميذ المحتجين في المدينة يوم الإثنين الماضي.

وقتل ستة على الأقل خلال مسيرة احتجاجية في الأبيض الواقعة على بعد 400 كيلومتر جنوب غربي الخرطوم، بينهم أربعة أطفال على الأقل.

وذكر أطباء على صلة بالمعارضة، أن القتلى سقطوا أثناء فض قوات الأمن احتجاجا طلابيا في المدينة.

وأفاد سكان بأن التلاميذ كانوا يحتجون على نقص الوقود والخبز.

من ناحية أخرى حذر الوسيطان الأفريقي محمد ولد لبات، والإثيوبي محمود درير، من عواقب التأخير في الوصول إلى تشكيل مؤسسات الانتقال السياسي في السودان.

وقال الوسيطان، إن المصادقة على وثيقتي «الإعلان الدستوري» و«الاتفاق السياسي» أكثر الأعمال إلحاحا، وعلى الأطراف الوعي بأهمية الاستعجال لتحقيق المصلحة الوطنية، وفق ما أوردت صحيفة «الصيحة» السودانية، أمس الخميس.

واستهجن الوسيط الأفريقي في السودان، حادثة قتل متظاهرين في مدينة الأبيض، وقال إن «الاتحاد الأفريقي يطالب بالجاح شديد بإيقاف الجناة سريعاً، وتقديمهم للمحاكمة».

وأعلنت الوساطة الأفريقية أن جلسة التفاوض، الخميس، ستكون لحسم القضايا العالقة في الإعلان الدستوري.

وقال الوسيط الأفريقي محمد الحسن لبات، في مؤتمر صحافي، أمس الأربعاء: «لا نقبل أية ذريعة للإبطاء بالتوقيع على المرسوم الدستوري، لأن أي تباطؤ يخلف أضرارا بالسودان والمنطقة».

وتم التوقيع في 17 يوليو الحالي، على وثيقة الاتفاق السياسي بين المجلس الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، التي أكدت أنه لا يجوز لمن شغل منصبا في المرحلة الانتقالية الترشح للانتخابات.

وستتناول المباحثات المؤجلة «الحصانة المطلقة» التي يطالب بها جنرالات الجيش و«صلاحيات مجلس السيادة» المشترك و«مظاهر الانتشار العسكري» في مختلف مدن البلاد.

ويتألف مجلس السيادة المشترك من 11 عضواً، 6 مدنيين بينهم 5 من قوى الحرية والتغيير، و5 عسكريين. وينص الاتفاق الجديد على أن يترأس العسكريون أولا الهيئة الانتقالية لـ21 شهرا، على أن تنتقل الرئاسة إلى المدنيين لـ18 شهرا.